الإرادة

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تغلوم)

مديرها المسئول : محمد المنصف المنستيري ـ زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

عدد ٣٣٢ السنة الرابعة ـ يوم الاربعاء ٢٢ ربيع الاول ١٣٥٦ ـ ٢ جوان ١٩٣٧ ـ

«EL-IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS (٣٠ صانتيما)

مشروع م . تو تفاصيله وغاياته

(بقية المقال على الصفحة الاولى)

اجراء تعديلات بسيطة مثل تعديل بدخرانة ـ ساوسا ـ زرزة هناهير خاصة وان العامة حسنة كلما امكنت الفرصة . واخيرا يمكن النظر في احداث تمرينات تعليمية عملية

القائمون بالعمل :

مدير المدرسة في هذا المشروع له وظيفة تجاوز حدود الميدان التعليمي فلا يقتصر واجبه على تسيير المعلمين والمعلمة المعلمين بل يجب عليه ان يكون المستشار لجميع الناس . فهو احسن من غيره في ذلك المكان ليقوم بواجب التعريف بفرنسا في وجهها الحسن العادل الكريم . ولذلك يجب ان يقع اختياره من بين المعلمين الذين قد تهأوا من قبل لهذا التوظيف بصورة خاصة وبعد القيام بتمرينات عملية صناعية وفلاحية . ويجب ان يعفى بصورة واسعة من التدريس بالاقسام حتى يمكنه السهر على الجميع والقيام بوظائفه المتعددة . ويجب ايضا ان نربطه بوظيفة وذلك بان نمنحه امتيازات مادية . وهناك وسيلة اخرى تمتنا بصورة اكثر انتاجا على الوصول لهذه الغاية وذلك بان نكلف زوجته بوظيفة معاونة صحية اجتماعية كلما كانت قادرة على القيام بهذه المأمورية بعد تمرين عملي مناسب . وهي يمكنها ان تشتغل تحت ادارة زوجها بتحقيق تقيد اوامر طبيب الاستعمار الذي لا يأتي للبادية الا قليلا وذلك فيما يخص مقاومة الآفات الاجتماعية مثل امراض العيون والسل الرئوي وامراض الاطفال

وتحت ادارة المدير يوجد بعض المعلمين المعاونين والمعلمة المعلمين المكونين تكوينا خاصا للقيام بهذه المأمورية . وهؤلاء هم الذين يقومون بالتعليم في هذه المدارس . وبدون كبير مضرة يمكن ان يقع انتخاب اغلبهم اليوم وجيههم في المستقبل من التونسيين ويبقى المدير وحده فرنسيا .

هذا هو برنامج التغلغل الاستعماري في احشاء البادية لادخال تطور مخطر على سكان البوادي تحت ستار نشر التعليم وسوف نعلق عليه بما يناسب وبما يشرح غاياته الواضحة في العدد المقبل ان شاء الله

البقاء لله

استأثرت رحمة الله بالفاضل الوطني الغيور السيد محمد الحوكي بعد مرض عضال لم ينجع فيه دواء وقد تفلت وطأته عليه اخيرا وبقي بين اليأس والرجاء . ولكن حم القضاء واختطفته المنية من بين اهله وذويه واصدقائه وهو لا يزال في ريعان الشباب

وقد احتفل بتشييع جنازته صباح اليوم من برج الحوكي بالمرسى الى ضريح سيدي عبد العزيز المهدوي رضي الله عنه

تغمده الله برحمته ورضوانه وتقبله بعفوه وغفرانه ورزق والدته المفجوعة فيه واخويه الشابين الهذبين السيدين احمد وعارف جميل الصبر وعظيم الاجر

كما جاء في نبأ من مناطر ان الفاضل الوطني الغيور المضحي السيد حمودة مهوب رئيس الشعبة الدستورية بها قد اصيب بفقد كريمته الصبوة مساء اول امس فنسأل الله ان يجمل عزاء والدها المحترم وان يغدق على جدثها شآبيب الرحمة وسحائب المغفرة

مظلمة القراء والمؤذنين

وصلت الينا كتابة مطولة ممضاة من كثيرين من القراء ومؤذني الجامع الاعظم عمره الله في بيان الحالة السيئة التي لوصلهم اليها الاستهتار بحقوقهم والعبث بالاحباس العظيمة التي اوقفها الاسلاف الكرام عليهم .

فهي من جهة قد ذهبت طعمة لنيران الاستعمار ومن جهة ثانية فان البقية الباقية منها قد وقع العبث بها حتى لم يبق منها عند التوزيع الا اقل من القليل وصار كل واحد من المستحقين يأخذ مقدارا مضحكا بينما الاحباس العظيمة المحبسة عليهم كثيرة تشتمل على عدة زياتين واراضي وعقارات وبساتين وانزالات حتى تكاد لا تخلو جهة من جهات البلاد من حبس على قراء ومؤذني الجامع الاعظم لان كل التونسيين يقدسون كل ما يتعلق بالجامع الاعظم .

ويقول اصحاب العريضة ايضا انه لو كان التوزيع واقعا طبق ارادة المحبسين اي على القاري والمؤذن المباشرين بالفعل وجميع ما تغله هذه الاوقاف لكان جميعهم في ارغد عيش عوض الفقر المدقع والاحتياج التام . لان ادارة الاوقاف تشح عليهم ولا تعطيهم من الدخل على ما هو عليه الا الجزء اليسير الذي لا يسمن ولا يغني من جوع . كأنها تجود عليهم من عندها واذا كانت الجمعية تتفاوض عن حقيقة واقعة وهي انهم مستحقون وتصرفها انما هو واقع بالنيابة عنهم مثل تصرف المقدم على حبس خاص وكل مقدم يسيء التصرف يجب عزله شرعا ويقع تعويضه بالثقة المأمون ـ اذا غفلت الجمعية عن هذا فانه يجب عليها في الاقل ان لا تتغافل عن الواجب الديني العظيم الذي يقومون به والمشاق التي يكابدها المباشرون منهم في سبيل القيام بما هو منوط بعهدتهم

لكن اصحاب العريضة يؤكد ان القائمين بتصريف الامور في الجمعية قد تغافلوا عن كل هذا وانهم لا يأتون من المكلفين بالتوزيع الا المعاملة السيئة . فقد جرت العادة ان التوزيع يقع على نوعين نوع يقع على عدد الاشهر ونوع يقع مرة في كل سنة . فاما التوزيع الاول فانه ينال فيه المؤذن بالليل والنهار (البيات) ثلاثة فرنكات في ثلاثة اشهر مع المواظبة . وينال فيه المؤذن بالنهار فقط ويسمى «مسرح» فرنكا واحدا في الثلاثة اشهر . والقاري في حزب الاسبوع يناله مثل ما ينال المؤذن البيات

واما التوزيع السنوي فلا ينال الواحد منهم الا القليل وشاهد ذلك توزيع ربع عام ١٩٣٥ من متحصل غلة الزيتون اذ ان المؤذن البيات اخذ مائة واثنين وسبعين فرنكا فقط والمؤذن المسرح اخذ ثلاثة واربعين فرنكا فقط والقاري بحزب الاسبوع اخذ ثلاثمائة وستة وثلاثين فرنكا

ولقد قيل لهم وقت التوزيع انه بقيت بقايا من دخل الزياتين وبقية الاوقاف الاخرى . ولما طالبوا الجمعية باتمام التوزيع والحوا في ذلك ماطلتهم الجمعية الى سنة ١٩٣٧ بدعوى انها لم يتوفر لديها شيء من دخل الزياتين عن عام ١٩٣٦ ولذلك ابقت توزيع تلك البقية الى عام ١٩٣٧ حتى لا تحرمهم من اخذ شيء في العام الجاري على قاعدة شيء خير من لا شيء . ومع ذلك فلم يأخذ قاري حزب الاسبوع الا ٢٨٦ فرنكا كما لم يأخذ المؤذن البيات الا ١٨٠ فرنكا والمؤذن الا ٤٥ فرنكا فقط

بحيث انك لو جمعت ما ناله كل واحد من هؤلاء في هذه الثلاث سنوات من المرتب الشهري والتوزيع تجد ان قاريء الاسبوع قد ناله ٣٨٣ فرنكا او ١١٥٦ لكل شهر . والمؤذن البيات ٢٣٠ فرنكا او ٦٩١١ لكل شهر . والمؤذن المسرح ٥٥ فرنكا او ١٥٥٣ فقط لكل شهر فزمل توجد سخرية بشعائر الدين اعظم من هذه . وكيفما كان اعتبارنا بسهولة المأمورية التي يقومون بها فان هذه الحقيقة لا يتغير منها شيء بالمرة

ويقول اصحاب العريضة ايضا ان ادارة الجمعية لا تريد ان تبين لهم تفاصيل الحساب كما جرت به العادة من قبل بل انها مرة تقول لهم انه لا تزال لهم بقية ثم اذا طالبوها والحوا في المطالبة تدعي ان الحساب انتهى ولم تبق لهم منه بقية .

ويقولون ايضا انه كانت لهم احباس اخرى يقصد منها المحافظة على عادة قديمة مثل حبس الحوت ولكن الجمعية فلتت العادة تماما وتغافلت عن محاسبتهم على الربح . ومن تلك الاحباس هنشير حبسه المنعم للبرور علي باي الاول الذي ليس تربة الباي والتكية فقد عين المحبس المذكور طريقة توزيع الربع وامر ان يشترى به حوت يتجي يوزع في المناسبات على القراء والمؤذنين كل ياخذ منه بحسب رتبته

وقد تشكى القراء والمؤذنون الى الوزير الأكبر السابق السيد خليل بوحاجب في عام ١٩٢٥ ووقع الاخذ والرد بين الوزارة الكبرى والجمعية والمشتكين ما يقرب من اربع سنين وكلفت الوزارة احد الموظفين بتتبع رسوم احباس القراء والمؤذنين التي يبلغ عددها نحو الف رسم تقريبا . ويؤكد اصحاب العريضة ان شكاتهم هذه قد تسبب عنها صدور امر علي في عام ١٩٢٩ يتضمن تعيين الطريقة التي تقسم بها الاحباس المذكورة وبعين سنة ١٩٣٠ لابتداء جريان العمل بالامر العلي المذكور ولكن بقيت دار لقمان على حالها وازداد الخلل والفوضى عن ذي قبل

ولقد تشكى اصحاب الشان مرة اخرى الى الوزارة الكبرى وطلبوا منها جبر جمعية الاوقاف على اجراء الحساب عن الربع ووعدهم رئيس القسم الاول خيرا وعلموا ان الوزارة اجرت فعلا مفاهمة في الموضوع مع مدير الاوقاف ولكنه رفض مطلب المشتكين وعارض في انصافهم واجابة ملتمسهم ولعله لا يمكنه الا ان يعارض ويرفض لان هذه الاموال واموال اخرى كثيرة مثلها ذهبت بامر منه ومن غيره في سبيل المحسوبية وفي سبيل ارضاء الأصدقاء القدماء وتكوين اصدقاء جدد

لهذا كله فان هؤلاء الضعفاء المساكين يلجأون لحمى الجناب العالي ابقاه الله ويطلبون من مراحمه الكريمة ان يجبر جمعية الاوقاف على انصافهم وعلى احترام امره العلي السامي الصادر في عام ١٩٢٩ ويسألون الله ان يحفظ حضرته العلية كهفا منيعا لكافة التونسيين

امضاءات كثيرة

عجائب الاجتهاد ....

حاول بعض المجرمين احراق بلدية المنستير واجرى بحث في شأنه فلم نسمع الى حد الآن ماذا كانت نتيجة هذا البحث هل عثر على المجرم وحينئذ لنا ذا لم يكشف اسمه بقدر ما فضحت جريمته لم بقى الرجل مجهولا وفي الامر معرة ووصمة في وجه الباحثين وقد عرفناهم حازمين نشطين يعلمون خفايا الزوايا ومختلسات ظنون الدستوريين ام ان المجرم معروف ولا فائدة في رفع الستار عنه وانما الغاية من جريمته لعبة سياسية حدثت في ابانها فاستثمرها مدبروها واصبح موقف الادارة امامها موقف التهاون والتسآل

∴

احتلى احد الموظفين الفرنسيين ببلدية تونس مبلغا يفوق السبعمائة الف فرنك على ماشاع وذهب في حال سبيله دون ان يقع القبض عليه لأمن طرف الادارة ولامن طرف العدالة ودون ان تفتح قضية في هذا الاختلاس الهام وقد عودتنا البلدية بالشدة في طلب اموالها والرغبة في استخلاص حلالها وحرامها فلماذا هذا التسامح والتغافل والكرم

∴

حدثت مقتلة للتلوي ومات فيها اثنان وعشرون من بني الانسان وجرح فيها هذا العدد مضاعفا ففتح بحث اداري وبحث طبي وبحث عدلي وبحث تمايي وبحث صحافي وبحث سياسي اوسفرت النتيجة في الختام على ان هناك جناية وليس هناك جاني وبما ان الفكر العام ،بيط لايدرك دقة هذا التقدير اخذت العدالة تتبع المتكوبين الذين سلموا من الموت لان تتبع الاموات امر صعب وليس وراءه طائل وبعد المحاكمة يمكن ان يقال بلغ الحرص بالعدالة في تونس حتى انها تعاقب الجاني ظ ناكان او مظلوما وهو لعمري عين الاجتهاد

اسداء شكر

بمناسبة وفاة المنعمة صاحبة المبرات كريمة المرحوم الشيخ حسونة الحداد وحليلة الماجد النبيل الفاضل الشيخ السيد بلحسن الاصرم طلب منا آل الفقيدة المبرورة ان نذيع باسمهم اسداء خالص التشكرات لكل من وازرهم في هذا المصاب الجسيم سواء بالحضور عند تشييع الجنازة او في الاثنين او بواسطة المراسلة ويسألون الله ان لا يريهم مكروها في عزيز عليهم

ونحن بهذه المناسبة نجدد التعزية لهذه العائلة المجيدة ونسأل الله الرحمة والغفران للفقيدة التي اضمحلت بموتها عائلة من اعرق العائلات الماجدة المعروفة بالنبل والوجاهة في الاوساط التونسية وهي عائلة الحداد

مدير الجريدة وصاحب الامتياز
محمد المنصف المنستيري
مطبعة الارادة ـ تونس

عدلت مساوت

احتج معلمو اللغة العربية بالمدارس الدولية وطلبوا التسوية بين مرتباتهم ومرتبات المعلمين الفرنسيين واقاموا البراهين على ان لا موجب للمييز والتفريق في المعادلة والعمل متحد بل ان مهمة معلم اللغة العربية اشق واكثر شغلا

فحاول م . قو مدير المعارف ان يناقش ويموه ويماطل ولم يسعه الا ان اضطر للموافقة على المساواة ويا حبذا لو ادت هذه الموافقة الى ايصال كل ذي حق بحقه لكن حضرة المدير لم يوافق الا على المبدأ فقط واذا اجتهد في التطبيق كانت النتيجة الواقعية سقطه وازدراء

وصورة الامر ان حضرة المدير وعد معلمي اللغة العربية بدفع الفرق بين مرتباتهم ومرتبات الفرنسيين اثلاثا ثلث في جويليه عام ١٩٣٧ والثلث الثاني عام ١٩٣٨ والثلث الاخير سنة ١٩٣٩ ان شاء الله اذا بقيت في الاغلى بقية

والحال ان الفرق موجود في المرتبات ولا زال كما هو حتى ولو بعد التسوية المبدئية التي وافق عليها مدير المعارف اذ ان المعلمين الفرنسيين يتقاضون ثلثا استعماريا لا لشيء ولا على شيء سوى كونهم من عنصر اجنبي حظه التفوق على الغير والتمتع بماله وحقوقه

مولود سعيد

بلغنا ان الفاضل المحترم السيد علي مابنة احد اعيان العاملين من الاحرار الدستوريين المخلصين طربة قد اذدان فراشه في المدة الاخيرة بمولود سعيد سماه علي بركة الله عبد الحق فنهنيه به ونسأل الله ان يمتع المولود حياة طويلة سعيدة في ظل ابويه وان يجعله من رجال المستقبل وحماة الوطن

« الارادة »

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

تصدر يوم الاربعاء من كل اسبوع

الاشتراكات

ثلاثون فرنكا في السنة

الرسائل

والحوالات توجه باسم مدير الجريدة

محمد المنصف المنستيري

نهج الحلفاوين زنقة الرياض عدد ٤

بتونس

مطبعة « الارادة »

تونس ـ نهج الحلفاوين زنقة الرياض رقم ٤ ـ تونس

على استعداد تام لطبع الكتب والمجلات والجرايد وبطاقات الزيارة والمكاتيب وغيرها مع الاتقان والنظافة وصدق المعاملة

اشربوا قهوة ابن جباره دائما ـ تونس ـ نهج اسبانيا رقم ١٧ ـ تونس ـ تليفون ٩٧-٦٣

هل هذه هي الاصلاحات ؟

كنا نتوقع هذا الاسبوع صدور اوامر عالية في اصلاح الادارة التونسية وكان في وسعنا ان نبادر بابداء ارائنا وشكوكنا واحترازاتنا بعد ما اطلعنا على تحبيذ الاصلاحات الحاسمة وعلى التعالي في شكر الحكومة على انجازها وقد فضلنا اخيرا ان ننتظر قليلا بعد ما انتظرنا كثيرا حتى تصدر الحكومة نصوصها فنستعد مباشرة فحوى الاصلاح ونتقدمه عن روية وبامانة

الحقيقة ان سمو الباي لم يختم الا امرا واحدا يتعلق بنظام العمال والكواهي والخفافاوات ومفاد البلاغات الرسمية ان هناك اوامر اخرى ممثلة للطبع منها الامر المتعلق بدخول التونسيين للوظائف العامة ومنها الامر القاضي بتكوين الكتابة العامة على غرار نظامها القديم الى آخر ما جاء في البلاغات وما سنلم به اثناء هذا البحث .

(اصلاح حال العمال وتوابعهم)

اهتدت الحكومة الى اخاطة وظيفة العامل والكاهية والخليفة بضمانات طالما طلبتها منها الصحف ورغب فيها الموظفون انفسهم وهي ضمانات ترمي الى استقرار الوظيف وحفظ كرامته بتخصيص مرتب قار لصاحبه وتخويله منح الموظفين وحقوقهم عند التأديب والتقاعد وانتخاب الموظفين بطرق شرعية اساسها الامتحان . ولو ان الحكومة ابقت لنفسها حق انتخاب الخمس من الكواهي والربع من العمال حسب ارادتها الخاصة بدون اتباع الترتيب وبدون اشتراط الكفاءة والخبرة

وعذرها في الاستمرار على هذا السلوك العتيق انه متبع بفرنسا وفاتها ان الضمانات التي اوجدتها تضعف قوتها وينقص من نفعها وتأثيرها بوجود الفارق والمستثنى

وبقال ان المرتبات الراقية التي تكفل كرامة الوظيف قليلة تعد على الاصابع ولا ندري هل ان المراقبين عوملوا بمثل هذه المعاملة ام ان الفرق بين مرتباتهم ومرتبات العمال لا يزال يمثل بونا شاسعا والحال ان الوظيفين في الاهمية سواء وربما فاقت اتعاب العامل عند المباشرة اتعاب المراقب فالعدل في التساوي والويل في التفوق والشح . ان نزاهة حكام الانكليز لم تأت من علو همتهم فحسب بل انها ناشئة ايضا عن توفير مرتباتهم

كل هذا يتعلق بحقوق الوظيف وليس لخصائصه دخل فيه اذ ان الحكومة وعدت باصدار امر في ضبط سلطة العمال وتواجهم بمناسبة التنظيم الاداري الجديد التي لا زالت الحكومة بصدد درسه والمؤمل ان ترجع المياه الى مجاريها ويقف كل متوظف عند حده فالعامل يباشر الادارة والمراقب يراقب ولا تنقص سلطة الادارة المستمدة من الحضرة العلية فتحطى الى من ليس لها اهلا كاعوان الجندرمة خصوصا . والحكومة ترمي على دعواها الى تعزيز مركز الفاتية التونسية بادارة البلاد بعد ما اعترف وكيل وزارة الخارجية بان سياسة الاندماج خابت وصار حظها الاقبار

(دخول التونسيين للوظائف العامة)

اذا تجرد بلاغ السفارة من المحسنات البديعة والبراعة المنطقية يتمحض منه ما يلي :

١ ـ يخصص الفرنسيون بالوظائف ذات المراقبة «المخولة للدولة الحامية حسب المعاهدات» وسيضبط المقيم العام هذه الوظائف بقرار يدرج به قائمة فيها

٢ ـ يخصص التونسيون بعض وظائف في نطاق دائرة الادارة المركزية والجهوية والعدلية التونسية والتعليم العربي

٣ ـ وما بقي من الوظائف يشارك فيه العنصران والاسرائيليون على السواء وبالتساوي التام في الحقوق بعد المناظرة والاختبار

وبما ان عدد الموظفين الفرنسيين تجاوز الحد وتعسرت مشاركة التونسيين في ادارة شؤونهم تنوي الحكومة ان تستخدم التونسيين في المستقبل على نسبة الثلثين لهم والثلث للفرنساويين مهما شغرت وظيفة الى ان يتساوى عدد الحامي والمحتمي في الادارات العامة

يلاحظ بادىء بدء هنا ان حظ التونسي لا يمكن ان يقدر او يقاس بغيره قبل ان نطلع على قائمة الوظائف الخاصة بالفرنساويين التي يشتغل المقيم واعوانه بتحريرها الآن حتى نعلم ما حرم منه التونسي وما حجرت عليه المشاركة فيها يأتينا بمفعول ارادة الحامي وصريح النص

ولا نفترض ولا نقبل بحال دعوى الانصاف في التقسيم والتساوي في الوظائف لانه اذا استحال على الفرنساوي ان يكون مدرسا بالجامع الاعظم او قاضي المسلمين فانه يجوز عقلا ووضعا وشرعا ان يكون التونسي «كومبارا» اي نائب الحق العام لدى المحاكم التونسية او رئيس دائرة التعقيب بها او شاطبا في البوليس او قاض تسجيل او مديرا لمدرسة او رئيسا لادارة . نعم لا يمكن للتونسي ان يشغل وظيفا تأتي سلطته والتسمية فيه من فرنسا كوظيف المقيم وكاهيته ونوابه المراقبين وقواد الجيش والحكام الفرنساويين واتباعهم وما عدا ذلك فالوظيف تونسي لا يحرم منه التونسي الا بوجه الاغتصاب والتفوق

وبيت الداء في الحرمان اجدر من مفهوم ومدلول السيادة المزدوجة عند بعضهم اولئك الذين يقولون ان الحماية اورثت للحامي مشاركة في السلطة الداخلية بعد استحواذه على النفوذ الخارجي للحكومة التونسية . ونحن نقول ونكرر ان الحماية وصاية فوض فيها للمحجور الوصي حق نيابته في الخارج بدون اسقاط لهذا الحق والتجرد منه ابديا وخوله مراقبة سير شؤونه الداخلية وارشاده الى حسن ادارتها حسب صريح المعاهدات والعادة التي جرى بها العمل في طالعة عهد الحماية

اما المساواة في العمل وفي الاجر فانا لا نشك انها حقيقة في فكر المقيم الحالي لا مغالطة ولكن اين المساواة اذا حدثت بين المرتبات ولم تشمل المنح كالتك الاستعماري وعلى الاخص اذا كان المال مدفوعا من صندوق الدولة ومتأتيا من الضرائب المفروضة على الامة

(البقية بالصفحة الرابعة)

الشيخ الثعالبي

عما قريب سوف يحل بين اظهرنا حضرة الزعيم المبجل المحبوب الشيخ عبد العزيز الثعالبي عائدا من الشرق الى ربوع الوطن العزيز . فقد وردت اليوم (الاربعاء) برقية الى عائلة الشيخ تعلمها ان حضرته ركب البحر ووجهته تونس .

فنزف هذه البشرى الى الامة ونسأل الله ان يجعل قدومه قدوم يمن وبركة على الامة .

جمعية الاوقاف

حذار من العلاج الناقص

سكتنا مدة عن تتبع اعمال اللجنة التي الفتها الحكومة للنظر في شؤون جمعية الاوقاف وفي كيفية تدارك الضائقة التي حلت بها فاوقفتها على شفا جرف هار

ولقد تعددت جلسات اللجنة وطالت مفاوضاتها الى ما يقرب من شهرين . واشتد تكتم اعضائها فلم يبلغنا من انباء هذه المفاوضات الا القليل . وكم كنا نود ان تطرح جميع المواضيع التي وضعت على بساط الدرس والتمحيص على انظار الرأي العام حتى يقوم او لو الرأي والمعرفة . وعلى الاخص من قدماء موظفي جمعية الاوقاف الذين لهم اطلاع واسع على احوالها ومعرفة دقيقة لامراضها . فيمدوا اللجنة بالاراء النافعة والارشادات القيمة التي تظن انها لا تجدها في ثوب الحقيقة العارية على يد مدير جمعية الاوقاف

وذلك لان المدير مسئول الى حد كبير عن هذه الضائقة من جراء تصرفاته التي لا توافق مصلحة الجمعية وان ارضت هواه واغراضه الخاصة . فكيف يمكن لنا ان نثق وثوقا غير مصطنع بما يقدمه من تأويلات لتصرفاته التي من قبل ما اشرنا اليه في اعدادنا السابقة مثل تقبحه لقانون الموظفين تقبيحا يدوم مفعوله مدة ستة اشهر فقط ثم يعود القانون الى ما كان عليه وذلك لكي يتمكن من ترقية جميع انصاره ومحاسيبه وولد دربه العاجزين عن دخول المناظرات التي فرضها القانون قبل التقبح . بل الذين سقط بعضهم في مناظرات سابقة اعدت لتسمية المنشئين

ولم يكتف بهذا بل انه لم ينتظر ان تتم موافقة الحكومة على هذه الترقية التي لم تتم على ما يقال الى اليوم . فصمد الى تكليفهم برئاسة الاقسام واطلق ايديهم يتصرفون عابثين ويتحكمون في رقاب الموظفين ويعدون عليهم اغاضهم لحسابه عوض ان يتفقوا بسير الخدمة وابداء الآراء الصالحة التي تطلب ممن يشغل مركزهم . ولقد أبنا فيما سبق كيف ان واحد من هؤلاء عاجز تماما عن ابداء اي رأي بل يكتفي بكتابة كلمة «اطلعت عليه» على كل ورقة تقدم له ومع ذلك كلفة المدير بالاشراف على خمسة اقسام ولو اطلع القراء على تأليف ألفه لمعارضة «دلائل الخيرات» لرأوا العجب

(البقية بالصفحة الرابعة)

التجنيس شؤم على اهله

في مفتتح السنة الجارية قامت ضجة فارغة حول حركة بلهوانية قامت بها جمعية المتجنسين الفرنسيين الذين مرقوا من الدين الاسلامي ومن الجنسية التونسية وكانوا حربا عليهما لقاء دريهمات معدودة وامتيازات مادية فازوا بها ليس الا دون ان يحوزوا حتى من قبل الفرنسيين على اعتبار انهم صاروا مثل الفرنسيين سواء بسواء

وكان قوام هذه الحركة البلهوانية انهم يعترفون بكفرهم وبمر وقهم من الدين الاسلامي الحنيف ويطلبون من فرنسا ان تمكنهم من حق الرجوع الى جنسيتهم القديمة ليعودوا الى حظيرة الاسلام من جديد

ولقد نظرنا نحن الى هذه الحركة بالنظرة التي تستحقها وقابلناها بالاستهزاء لاننا نعلم ان جميع المتجنسين يعتقدون ان الحكومة الفرنسية سوف لا تقبل مطلبهم ولا تنظر اليه بعين الالتفات ولانهم فوق ذلك لا يستطيعون ولا يريدون حقيقة التنازل عن الفوائد والمزايا التي حصلوا عليها عند دخولهم في الجنسية الفرنسية . ولكنهم كانوا يريدون ان يرموا حجرا واحدا ويصيبوا به عصفورين في وقت واحد

يريدون ان يستفيدوا في الواقع من مشروع فيولبت الذي يقوم على تجنيس فريق من المسلمين مع ابقائهم تابعين للاحكام الاسلامية فيما يخص الاحوال الشخصية . كما يريدون من وراء هذه الحركة البلهوانية والمحاولة التي يعتقدون عقم نتائجها ان يتظاهروا امام التونسيين انهم يحاولون التوبة مخلصين ولكن القوة القاهرة حالت بينهم وبين الاقلاع فعلا عما اوجب لهم الكفر وحيثذ فقد اتوا بالمستطاع وهم غير ملومين اذا لم يصلوا الى نتيجة فالواجب على التونسيين ان يعتبروهم بعد ذلك مسلمين

ولكن فاتهم ان التونسيين منتبهون ولهم احباس ديني دقيق وخصوصا في مسألة التجنيس ولا يغرهم التصاق المتجنسين في ذلك الوقت ببعض الاوساط السياسية لغاية معينة لا تتجاوز الاستظلال بالحماية واكتساب التأييد . لان الجميع يدركون ان الاسلام غير مقصور في احكام الاحوال الشخصية فالتجنس حتى على مقتضى مشروع فيولبت كافر مارق من الدين لا محالة . ويعلمون ايضا ان التوبة شرطها الاقلاع عن الفعل وعن نتائجه وآثاره فلو كان المتجنسون صادقين في توبتهم لبدأوا قبل كل شيء بالتنازل عما نالوه من الامتيازات مثل التك الاستعماري وغيره فان الذي يكتسب ما لا ثم يتوب لا تقبل توبته اذا استبقى المال المكسوب عنده ولا يسمى تائبا الا اذا رد المال لصاحبه

ثم ان الاقلاع لا يحول دونه عدم ملائمة القوانين الفرنسية لتخليهم عن الجنسية الفرنسية ورجوعهم الى الجنسية التونسية لانه يجب حينئذ على كل متجنس الهجرة الى بلاد اسلامية مستقلة والتجنس بجنسيتها

وبعد ان فتر حماس المتجنسين وأيسوا من نتيجة هذه الحركة البلهوانية جاءهم من مسه امر دفن المتجنسين وقامت حوله اخيرا ضجة لسوء سلوكه في احدى «الجنائز السرية» فوسوس لهم عن طريق صديق له من بينهم بعث بقرابة الى رئيسهم بانهم قد ضلوا سواء السبيل حينما اعترفوا بكفرهم في قرارهم الصادر في ديسمبر ١٩٣٦ ومازال بهم يتصحهم ويرشدهم ويقودهم الى ما فيه «خيرهم» حتى استطاع ان يعدل موقفهم خطوة فخطوة وان يجرر لهم تقرارير طويل الذيل قدموه الى م . فينو عند ما كان يقوم ببحثه في هذه البلاد

وانتهز اخيرا فرصة شناعة الحادثة الاخيرة التي هيأها رجل من اقرب الناس اليه فأثارهم للعمل من جديد وحرر لهم صورة اللائحة التي عرضوها على جلستهم العامة فوافقت عليها بالاجماع تمريرا ثم نشروها في الصحف

ولقد بلغنا من انباء هذا الاجتماع ان بعض خطبائهم جاءوا الى المتجنسين بالفتاوى التي استصدرتها الحكومة سنة ١٩٣٣ من المجلسين الحنفي والمالكي واحتفلت بها لنفسها حينما قامت قيامة الشعب وتشدد وأبت ان تتعرها على الناس رغم الصلح الرأي العام . ومنذ ذلك الوقت بقيت تلك الفتاوى سر امن اسرار الحكومة افلا يريب وجودها اليوم بين ايدي المتجنسين

واذا اردنا ان نحلل العريضة التي اسفر عنها اجتماعهم الاخير نجد انها قائمة على الوقاحة وقلب الحقائق والادعاء الباطل فقد زعموا ان شيوخ المجلس الشرعي افتوا عام ١٩٣٣ بعدم كفر المتجنس مع ان ذلك محض مغالطة لان تلك الفتوى انما كانت على قاعدة كفرهم الصريح لانها تدور حول قبول التوبة من المرتد وشروط القبول .

ومن اقبح الاكاذيب واشدها جرأة زعمهم الباطل ان الجناب العالي ابقاه الله « يؤكد ان التجنيس لا يمس الدين الاسلامي » واستندوا في ذلك الى عبارة التصريح الصادر في ٢٢ افريل ٢٩٣٣ الذي نسبوه الى سمو الباي المعظم مع انه صادر من امير لواء العمة ليس الا

كما انهم توسعوا في هذا الميدان حتى ادعوا ان المقابر انما هي « من املاكهم الخاصة » مع ان جميع مقابر المسلمين حبس عام على جميعهم وليس لاية عائلة حق الملكية على اي ناحية منها وما هو موجود انما هو اختصاص حتى تعرف كل عائلة مقبرتها وحتى لا تكون هناك فوضى او ما يوجب اي خلاف بين العائلات .

على انه اذا كان المتجنسون غير كفار كما يدعون فما الذي يمنعهم من قبول الدفن في مقابر خاصة بهم اذ ليس بصحيح ما يزعمونه من ان المقابر الخصوصية « تجعلهم خارجين عن حظيرة الاسلام » بل الذي يجعلهم كذلك هو التزام الخروج عن احكام الاسلام ورفضها جملة واحدة . اما الدفن في غير المقابر الخاصة باهل الاديان الاخرى كما هو الحال بالنسبة للمقابر الخاصة بالمتجنسين الآن فلا يؤثر اي تأثير على الايمان ولستثنوا من اقوهم بعدم كفرهم ـ حسب زعمهم ـ فانهم سوف يطمئنون اذا كانوا صادقين وبذلك يمكنهم قبول الدفن في مقابر خاصة بهم وانهاء مشكل خطير طالما تسبب في اراقة الدماء وازهاق الارواح

اما التهديد والوعيد فهما لا يثيران منا الا الضحك على سخافة العقول .

ماذا نالت تونس في عام ٣٧-٣٦ ؟

كنت نشرت بجريدة « مرشد الامة » الغراء بعددها المؤرخ في ٢٩ شعبان و ١٢ نوفامبر الفارطين وما بعده مقالا عنوانه « بعد ١٦ عاما » (١٩٢٢ - ١٩٣٠) بينا فيه صلحة من تاريخ الحركة الوطنية التونسية وكيف لعبت السياسة بآمالنا وكنا علقنا آمالا اخرى على سياسة المقيم الحالي م. ارمان قيون خصوصا عند ما شرع في تحقيق تلك الامال باعطاء الامة التونسية حرية النشر والاجتماع ولو كانت تلك الحرية مقيدة بقيود ثقيلة . وتمنينا ان تكون سياسة فعلية لا قولية كما فعل بعض اسلافه من اعطائنا (من طرف اللسان حلاوة) ولم يتمم بالفعل ما طلبه الشعب التونسي بل انه فعل بنقيض مقصود ذلك الشعب

فتربحنا زمنا طويلا تترقب نتيجة اعماله وصرنا نسمع ونرى ما وقع في مدة هذا العام من تاريخ ولايته الى اليوم . فماذا سمعنا وماذا رأينا ؟

رأينا حزب الفوق الاستعماري يتذمر ويخوف من تغيير حالة السياسة بتونس ورأينا هذا الحزب يقطع النظر عن نجاعة السياسة يعطي رأيه في ما سيعطى للشعب التونسي من المطالب ويشح عليه في ذلك ويشترط شروطا لا تلائم ذلك الشعب كأنه سيعطيها من باب المنة لا من باب الحق

ورأينا احزابا كثيرة تكونت في الامة التونسية فالمبدء الراضي فرحات ينادي بتكوين حزب لاتباع سياسة المرشال ليوتي بالمغرب والسيد الطاهر بن عمار يكون حزب الاعضاء المنتخبين ويتجاهل معرفة الحزب الحر الدستوري وعدم علاقته به (كما صرح بذلك لاحد مكاتبي الجرائد الفرنساوية) ويتناسى انه كان سافر لفرنسا بصفته رئيسا للوفد الثاني الذي كونه الحزب الحر الدستوري كما نسي البلاغ واللائحة اللذين امضى بهما وقدمهما مع رفقائه للحكومة الفرنساوية . وكما نسي ايضا انه كان تقدم في عام ١٩٢٠ مع الوفد الاول لمقابلة م. راولو يري رئيس مجلس الامة آذ ذاك وذلك عوضا عن احد اعضائه الذي تغيب في ذلك الوقت

وكأن هذين السيدين لم ينتبها الى ضرر تكثير الاحزاب في الامة والانقسام الذي لم يعد بفائدة على الشعب الم يكفهما ما عانته البلاد من قبل ام يجب ان نذكر لهما ولغيرهما قول الزهاوي :

في الاتحاد قوة يدرأ الظلم ان دهم
ليس يبقى على اللا ة شعب قد انقسم

لقد سمعنا م. ارمان قيون يصرح في ٣٠ سبتمبر عام ١٩٣٦ بكلمة السيادة المشتركة بالبلاد التونسية وسمعنا الوزير م. فينو وغيره يكررون في كل مناسبة ارتباط البلاد التونسية بفرنسا الى الابد . وسمعنا ايضا م. قيون يصرح بادخال اصلاحات بدواوين الحكومة التونسية ليتسنى لابناء البلاد المشاركة في تسيير تلك الدواوين . لكن ها قد مضى عام كامل على ولايته وعلى انتصاب حكومة الواجهة الشعبية الشعبية بفرنسا ولم نر شيئا ماديا حصل عليه الشعب التونسي لتحقق ان حكومة فرنسا و م. قيون قد شرعا في اعطاء مطالب تونس .

ولا زلنا نمني النفس بالامال ونحسن الظن بمقاصد فرنسا نحونا لكن

(ما اضيق العيش لولا فسحة الامل)

فمنذ ما وقع الافراج على اخواننا وارجاعهم الى مسقط رؤوسهم صرح جناب العميد بانه اتى بدأموريته ث سياسة المشاركة والاخلاص والصراحة فصرنا نترقب كل يوم على اي قاعدة ستكون تلك المشاركة والى الآن لم نر شيئا فعليا يؤيدها بل رأينا جند الجندرمة يتكاثر باتحاد البلاد وتقام لاجله البنادات الضخمة بكل جهة ليمكنها ولم نر احد شبانا المثقف انخرط في سلك الادارة التونسية عوض مستخدم فرنساوي بل ان رؤساء الادارات الفرنساويين يقيمون العراقيل في وجه كل من يقصد بابهم من شبانا التونسيين ويشترط بعضهم عليهم التجنس ليتال مرغوبه (كما وقع لاحد شبان اليهود التونسيين الحامل لشهادة عليا لكنه كان متمسكا بجنسيته التونسية)

ومما يدل على ابتداء خيبتنا ما تقصده الحكومة نحو لغتنا العربية وكفانا حجة مأساة الاضراب عن التعليم بجامع الزيتونة وعدم الالتفات اليه من طرف الحكومة ولم يقع الاهتمام بمستقبل الاف من التلامذة المعطلين على العمل بالجامع وذلك بالرغم من التصريحات التأسيسية التي صرح بها جناب العميد لمكاتب جريدة الجزيرة الدمشقية الغراء

فقد طال التأمل في رغائب هاته الامة المسكينة وتشكلت اللجان العديدة للنظر فيها كما تفككت بفرنسا اللجان للبحث في رغائب سكان شمال افريقيا لكنك (تسمع جعجعة ولا ترى طحنا)

وصارت مسائل شمال افريقيا اصعب واعقد من المسائل الفرنساوية التي وقع حلها والبت فيها من طرف حكومة الواجهة الشعبية في ليلة واحدة مشهورة في شهر جوان الفارط بوتيل متيون مقرر رئاسة الوزارة الفرنساوية عن ان احد كتاب الجرائد عبر عليها بالثورة السلمية وقارنها بعام ١٧٨٩ ولم يخطر الشعب الفرنساوي الى التظاهر ضد حكومته بل صار مؤيدا لها حتى ان اصحاب رؤس الاموال تلقوا الاصلاحات الجديدة بالرضا والصبر بخلاف اصحاب رؤس الاموال الافريقيين خصوصا رجال الاستعمار فانهم صاروا يتدللون على الحكومة ويهددونها باخطار وهمية للمحافظة على امتيازاتهم والحكومتان الفرنساوية والتونسية تسايرانهم في رغائبهم وتعاملهم بكل رفق حتى انه صار الناظر لذلك يتوهم ان لحكومة فرنسا برنامجا خاصا لشمال افريقية وان البرنامج الاشتراكي والديموقراطي لا ينطبق بشمال افريقية مثلما انطبق بفرنسا في ليلة واحدة

ويتوهم الناقد ايضا ان حكومة الواجهة الشعبية المتركبة من الاحزاب الراديكالية والاشتراكية والشيوعية لم تر فائدة لتنفيذ برنامجها الانساني والاجتماعي على سكان شمال افريقية اذ صارت تراعي مصالح الرأسماليين وارباب الامتيازات من الفرنساويين وصارت ايضا تؤيد سياسة الميز والتفوق التي كانت متبعة من الحكومات السابقة والتي يمكن لنا ان نجر عنها بسياسة التفوق الجنسي وسياسة الاضطهاد والاسترقاق التي كانت ملائمة للقرون الوسطى ومما يزيدنا حزنا على حالتنا المنكودة ما ابتكره م. قو مدير المعارف واقع بفكرته م. قيون وم. فينو من احداث التعليم البدوي باتجاه البلاد التونسية وجعله عنوانا لتعميم التعليم بين طبقات الشعب والحال انه من باب التغليط والتضليل وذر الرماد على العيون حيث ان فكرة هذا المشروع الرئيسية لن تسفر عن نتيجة تفيد ابناء البلاد بل يظهر منها لكل ذي عينين سوء القصد السياسي الذي يرمي الى الاندماج الذي

ملاحظات وتعليقـــات

ذكرى ابي النهضة

مساء يوم الجمعة الماضي اقامت الجمعية الخلدونية احتفالا عظيما بقصر الجمعيات الفرنسية وذلك بمناسبة مضي عشرين سنة على وفاة التونسي المسلم العظيم المرحوم السيد البشير صفر ابي النهضة التونسية وموقظ الشعور الوطني في نفوس التونسيين وصاحب الفضل الاعظم في إيقاد هذه الشعلة المقدسة في قلوب الملايين من مسلمي شمال افريقيا كله

ولقد اقبلت جميع الهيئات ومختلف الشخصيات على الاشتراك في هذه الحفلة وشاركت فيها الحكومة الشعب وحضرها كذلك ممثل عميد الحكومة الحامية ورأينا من بين الحاضرين مختلف العناصر المتساكنة في هذه البلاد وعددا عديدا من كبار الموظفين ولكن الذي دعى لعجب الحاضرين جميعا هو عدم حضور الوزير الاكبر او من يمثله على الاقل فهل كان ذلك ناشئا عن غفلة من هيأة الجمعية الخلدونية التي اقامت الاحتفال ودعت اليه الكثيرين بينما تاست ممثل الحضرة العلية ورئيس الحكومة التونسية . ام ماذا ؟ نود ان نرى بيانا مقنعا من اصحاب الشان في هذا الصدد يكشف النقاب عن الحقيقة ويزيل الظنون السيئة

خابت فيه فرنسا في غير بلادنا كما يرمي لاتلاف البقية الباقية من لغتنا القومية العربية ودينا الاسلامي فلو كان للحكومة الحامية مقصد حسن نحو الشعب التونسي وكانت عازمة عزما صادقا على القيام بواجبها الذي اتت لاجله تونس من تسيير الشعب التونسي نحو الثقافة والنهوض اكانت جعلت برنامجا باللغة العربية ليتسنى لابناء البلاد ان يصلوا لمستوى العارف البسيط بلغتهم العربية القومية ويحافظوا بذلك على اخلاقهم وعوائدهم الاسلامية بدون ان تحتاج الادارة الى مصاريف باهظة كما بينه الاستاذ السيد عبد الحق بجريدة (لاشارت تونيزيان) عندما بحث في هذا الموضوع

والتونسيون على كل حال لا يرضون بهذا التعليم الذي لا يثمر نتيجة لمستقبل ابناء شعبنا

وهناك فكرة اخرى وشنشنة قديمة وهي فكرة الدومنيون التي كنا حاربناها في عام ١٩٢١ لكنها اتت بصورة اخرى ابتكرها م. برجري وقدمها الاستاذان السيدان عبد الحق ومحيي الدين القليبي بجريدة (لاشارت تونيزيان) و (الارادة) ولم نر فائدة في طرق هذا الموضوع من جديد حيث انهما اعطيا حقه من التفنيد بيان والخطر الحاصل منه على الذاتية التونسية ولا زلنا ولن نزال مصممين على تمسكنا بعقيدتنا الوطنية من اننا نريد ان نبقى تونسيين مسلمين ولن نرضى بغير ذلك اذ ان الامة لا تكون امة الا بلغتها وقوميتها وعقيدتها

ان غاية الامة التونسية واضحة صريحة لا لبس فيها وها نحن نعلنها جهلا، فهل من الممكن ان نرى من الواجهة الشعبية وممثلها سياسة صريحة واضحة ايضا ، يكفي التردد ويكفي التسويف والمماطلة وموالاة الدرس وتشكيل مختلف اللجان فان التونسيين جميعا يعتقدون ان الحكومة الفرنسية وممثلها يعرفون المشكلة التونسية وخفاياها ولو ارادوا لوضعوا علاجها الناجع المعروف في ليلة كليلة ماتيبون

صالح بن العجوزة

وحينما انتهت مدة الراحة وعاد الخطباء والشعراء الى الخطابة والانشاد تكرر مثل هذا المنظر مرة اخرى ولكن في لون آخر . فقد انشد السيد المنقداد الورتاني قصيدة كانت كلها بكاء ونحيبا على الحالة التي وصلت اليها جمعية الاوقاف ومقابلة لها بما فعله لرفع شأنها المرحوم السيد البشير صفر . وكان في اثناء الانشاد يشير باصبعه الى صورة الفقيد فكأنه كان يشير الى السيد محمد سعد الله مدير الجمعية الحالي الذي كان جالسا في الطاق الثاني موازيا للصورة . ولا ندري اذا كانت هذه الاشارة مقصودة ام انها كانت من فعل الاقدار

ومما يستحق الملاحظة ايضا ان ابن الفقيد قد خيب الظنون فلم يجب بكلمة واحدة عن اقوال الشعراء والخطباء كما جرت به العادة وحسبما تقضي به قواعد المجاملة واللياقة . وعلى الاقل قياما بحق الفقيد العظيم رحمه الله

الاشخاص لا المبادي

نشرت الزميلات اليومية هذه الايام الاخيرة محضرا للاجتماع الذي عقدته الجحرة الفلاحية التونسية يوم « ماي الفارط تحت رئاسة السيد الطاهر بن عمار فرأينا فيه ما ادهشنا من صراحة « نوابنا » في المجاهرة بآرائهم كما هي دون مؤاربة او نفاق ممالم نكن نعهده فيهم من قبل

ولا يظن القاري ان هذه الصراحة كانت في ميدان المبادي والدفاع عن المصالح العامة « فنوابنا حفظهم الله » ابعد الناس عن ذلك ما دام لا يوجد هناك داع شخصي او نفع خاص بل ان هذه الصراحة كانت لاجل الانتقام الشخصي ليس الا

والقراء يذكرون اننا نشرنا منذ مدة محضر اجتماع جمعية الفلاحين التونسيين الذي قرر فيه رفت السيد الطاهر بن يعمار من الرئاسة الشرفية لهذه الجمعية وبعض زملائه في الجحرة من عضوية تلك الجمعية وذلك لانهم ارادوا ان تكون هذه الجمعية خاضعة لهم خادمة لاغراضهم « فتمرد » مجلس الادارة وخرج عن الطاعة واتى اعمالا مخالفة لمصلحة الجمعية المعروفة وكاشفة لتدبيراتها الخبيثة فرأى السيد الطاهر بن عمار (او راى المسيطرون عليه ودفع هو الى العمل دفعا كما تدفع الآلة) ان هذه الجمعية قد استحقت الغضب والحرمان وبناء على ذلك وقع طرد هذه الجمعية من المحل الذي كانت تأوي اليه في كنف الجحرة الفلاحية وصدور قرار من المجلس الكبير بحرمانها من الاعانة التي كانت تتقاضاها من الحكومة

ولا شك ان المراد من هذا القرار هو قتل الجمعية بقطع المدد عنها وتعجيزها حتى عن كراء محل وذلك لانهم يعلمون ان اعضاءها غير قادرين على دفع الاشتراكات وجمع الاعانات لها في هذه الاوقات العصيبة التي يحار فيها كل فلاح في تخليص رقبته من الديون وتدبير امر معاشه ومعاش عياله وعمله ولوازمه الفلاحية

ولما كانت مثل هذه الغاية لا تخفى على احد فضلا عن المطلعين على الاحوال فقد رأى اعضاء هذه الجمعية ان الاقدام على قتل الجمعية مما لا يمكن ان يتفق مع العضوية فيها ولذلك قرروا - ومعهم الحق كل الحق - الدفاع عن حياتهم ورفت اولئك الساعين في قتل الجمعية ومنهم السيدان الطاهر بن عمار والحطاب بوحجية

فلما اطلع السيد الطاهر بن عمار على المحضر المذكور ساءه ان تجرح كبراؤه بهذا الاسلوب العادل - وهو « نائب الامة » وكاهية رئيس مجلسها الكبير - فنشر بيانا في الصحف ردا على قرار الجمعية المذكور ولكنه مع ذلك اعترف بما نسب اليه وصرح في غير خجل ولا استحياء بانكاره على الجمعية ان تقوم بعمل او تصرح برأي مخالف لعمل او لرأي الجحرة التي يرأسها ويديرها بمساعدة وارشاد السيد محمد شنيق «اي كومانيي » ولهذا فهي تستحق ما نالها من الحرمان والطرد

ولم يكتف حضرته بهذا فقط بل انه انتهز اخيرا اجتماع الجحرة الفلاحية ليزيدنا من صراحته لا في ميدان الدفاع عن المصلحة العامة بل في ميدان الا تقام لشخصه ولاغراض العصابة لان سادتنا « النواب » لا تهمهم المصلحة العامة بقدر ما تهمهم مصالحهم الخاصة وبذل جميع المساعي لاستبقاء نفوذهم وتوطيد مراكزهم

فقد ذكر « حضرته » وذكر (بالتشديد) زملاءه ان السيد علي بن الحاج عضو الجحرة الفلاحية (ورئيس جمعية الفلاحين التي رفته) انما انتخب في الجحرة عضوا ممثلا لقسم الاقتصاد العام الذي الغي منذ ثلاث سنوات وان الامر الذي الغى القسم المذكور نص على ان مأمورية العضو الممثل لهذا القسم تنتهي بانتهاء تلك السنوات الثلاث . وحيث انتهت تلك المدة الآن فقد رأى « حضرته » ان مأمورية العضو المذكور قد انتهت وانه لم يبق بعد ذلك عضوا بالجحرة الفلاحية ولذلك رأى ان لا يستدعيه لهذا الاجتماع

ومعنى هذا ان السيد الطاهر بن عمار يرى ان رئيس جمعية الفلاحين التونسيين قد استحق تمرده وعصيانه وخروجه عن الطاعة طرد جمعيته من محلها وحرمانها من الاعانة وسلب صفة العضوية بالجحرة الفلاحية عنه . والا فلماذا لم يذكر « حضرته » ان نصف عدد اعضاء هذه الجحرة قد انتهت مأموريته بانتهاء شهر مارس الفارط وانه اذا نفذ هذا القرار على السيد علي بن الحاج فانه يجب تطبيقه كذلك على نصف عدد الاعضاء الآخرين

الحق ان الذي املى هذا التصرف على السيد الطاهر بن عمار قد عبث به والظهر في مظهر من اقبح المظاهر واشنعها ورأفة بحضرته وبمزاجه اللطيف نكتفي الآن بهذا القدر ريثما نرى ما ذا سيكون موقف كل من الحكومة والسيد علي بن الحاج من هذه المهزلة المضحكة

الجنس العمالي والجنس المنحط

لا تزال الفكرة الرئيسية المسيطرة على مختلف ادارات الحكومة والمصالح التابعة متأثرة الى حد بعيد بسياسة التمييز والتفوق ونظرية الجنس العمالي والجنس المنحط وكثيرا ما يدفع الغلو بعض الرؤساء والمسؤلين من « السادة » الفرنسيين الى حد جرح عواطف جنس كامل بريء، مما يريدون الصاقه به وحينما يبلغ العموم صدى هاتيك الافعال الشنيعة يكون لها من الاثر في النفوس ما لو اطلع عليه المخلصون لوطنهم اخلاصا حقيقيا من الفرنسيين لعدوا تلك الافعال جريمة من اشنع الجرائم التي ترتكب نحو بلادهم فتشوه سمعتها وتوهن نفوذها الادبي الذي تجاهد لنشره وتعزيزه في اطراف الارض

ومن هاتيك الافعال التي تبلغنا فتضمئز لها نفوسنا ما شكاه الينا مر الشكوى كثير من عملة وموظفي ادارة الاختصاصات من التونسيين فقد قالوا لنا في معرض الحديث عن تباين الفروق الكثيرة في المعاملة التي يلقاها التونسي والتي يلقاها الفرنسي ان ادارة تمرق الدخان تمتش كل يوم جميع عملتها وموظفيها من التونسيين قبل الخروج من المعامل لافرق في ذلك بين الموظف والعامل الجديد وبين الذي له في الخدمة عشرات السنين . بينما لا يفتش اي احد من الفرنسيين ولو دخل في الخدمة منذ يوم او بعض يوم ولو لم تبين تفتيشا تراعة بعد

فما السبب في ذلك يا ترى ؟ هل يراد من ذلك ان التونسي مهما كان لا بد ان يكون غير مأمون في نفته ونزاهته لاجل جنسيته بخلاف الفرنسي فهو ثقة نزيه لاجل جنسيته ؟ . !

ان كان القوم يفكرون على هذا النمط فانا نحقق لهم انهم غالطون كل الغلط لان كل امة فيها السارق الغرير وفيها الثقة الصالح وللامون النزيه وكما تنطبق هذه القاعدة على الجنس العربي التونسي « المنحط » في نظر تعصبهم المقوت . فكذلك تنطبق على الاجناس الاوروبية « العالية » وهذه هي جرائدهم طافحة كل يوم باخبار السرقات والاختلاسات الخطيرة وخيانة الامانة بصورة فظيعة . .

بل اننا نرى المرة بعد الاخرى امثال ذلك يقع من بعض الفرنسيين حتى في بلادنا وتحت اسماعنا وابصارنا ولربما كانت الحوادث المشابهة لها التي تقع من التونسيين لا نسبة ولا مناسبة بينها وبين ما يقع من الفرنسيين

واذن فلتعلم ادارة الاختصاصات ان الثقة والامانة كما توجد في الفرنسيين فانها توجد كذلك عند التونسيين الذين يأمرهم دينهم بمكارم الاخلاق والجد عن المفاسد والغرور . فخبرلها ان تعدل عن هذه المعاملة الجارحة التي لا تجديها نفعا ولكنها مع ذلك توجد الاحقاد بين الاجناس

قضية المكنين

كان مساء يوم الخميس الماضي يوما من الايام التي سيكون لها ذكر واثر عظيم في تاريخ الحركة السياسية التونسية وفي تأكيد وحدة الشعور بين عموم التونسيين واظهار الغافلين والمتغافلين على حقيقة لا سبيل الى نكرانها ما فتئت حوادث الايام تكشفها للعيان. هذه الحقيقة هي ان عموم الفرنسيين يقطع النظر عن نزعاتهم السياسية ترجعهم فكرة واحدة هي فكرة الاستعمار وانهم اسياد البلاد واذا اختلفوا فانما يختلفون في الطرق الموصلة لتنفيذ هذه الفكرة ليس الا .

في هذا اليوم ختمت سلسلة المحاكمات الطويلة عن حوادث مظاهرة المكنين الواقعة يوم ٥ سبتامبر سنة ١٩٣٤ واصدرت محكمة سوسة حكما قاسيا صارما بالاعدام الدائم او الاشغال الشاقة على واحد من المتهمين وبخمسة وار بعين سنة سجنا مضيقا واشغالا شاقة على ثلاثة منهم وثمانية وعشرين سنة سجنا ببيطا مع تأجيل التنفيذ على اربعة آخرين وبراءة الاثنى عشر الباقين .

وبهذا الحكم اسفرت مظاهرة المكنين عن خسارة في جانب التونسيين تقدر باثنى عشر قتيلا يوم المظاهرة وبارهاق بلدة كاملة اشهرا طويلة بعدها وسجن عدد عديد من الابرياء ثم انتهت المأساة بالحكم على هؤلاء الخمسة عشر متهما بالسجن مدة قرن . وهذا كله في مقابل قتل فرنسي متجنس واحد وبعض اشياء اخرى ارتكبها الجمهور بعد ان اثير اثارة لا سبيل للشك فيها .

نعم اثير الشعب التونسي في كافة انحاء البلاد يوم اهدرت حرياته وبقي عدد عديد منه الى جحيم الصحراء لا لذنب جنوه سوى الدفاع عن بلادهم والمطالبة بحقوقهم . وبالفعل قامت الامة قومة رجل واحد تظاهر مطلقة سخطها واستياءها ضد الاستبداد والارهاق . وكانت جميع المظاهرات التي وقعت قبل يوم ٥ سبتامبر ١٩٣٤ مظاهرات هادئة لم يرتكب فيها اي شيء يخل بالامن العام . وفي كثير من الجهات تقدم رجال السلطة المحلية بعروض احتجاج فكانت هذه السلطة تقبل كل احتجاج يقدم لها وتمدهم بتبليغه الى المراجع العالية . وكان المتظاهرون يتفرقون عقب ذلك بسلام من غير ان يحدث حادث ما

اما في المكنين فقد سار الامر على خلاف ذلك اذ ان المتظاهرين حينما قابلوا كاهية المكان رد عليهم ردا منكرا وقيل وقتئذ انه كشف لهم عن عورته فعمل هذا الصنيع في نفوسهم فعل النار في البارود وزاد في خطورة الحالة موقف خليفة المكان من الكاهية وعمله لخدمة اغراضه فحدث الانفجار ووقع ما وقع

ثم انجلت الغمة بعد امد طويل وقدم المقيم الحالي فقرر اتخاذ وسائل ما سموه عفوا وما تضمنتر نفوسنا لسماعه وخصوصا من افواه التونسيين . وما هو في الحقيقة الا تدارك لبعض الهفوات التي ارتكبها المقيم السابق واعوانه وشعور من الحكومة بوجوب الاقلاع عن سياسة الشدة التي لا تجدي نفعا ورجوع منها الى الاعتراف الضمني بالخطأ والى وجوب السير في جادة الصواب

ولقد كان المفهوم والمعقول ان ارجاع المنفيين ان هو الا عمل مراد منه ازالة اسباب الكدر والاستياء العميق من نفوس التونسيين فلا بد ان يكون هذا الاجراء شاملا لازالة جميع الاثار التي نتجت عن اوامر النفي والزجر . ومن اعظم تلك الآثار من قضية المكنين ولكن جميع الامور سارت على عكس ذلك واثيرت قضية المكنين وصدر فيها هذا الحكم الصارم ولربما تلتها في القريب قضية فيصدر فيها حكم من هذا النوع . وسوف يحكم فيها علي الكثيرين ويهدر فيها ايضا دم الشهيد المرحوم الحوري البريء كما اهدرت دماء اثني عشر شخصا من التونسيين قتلوا بيد اعوان القوة العامة التي قامت بالقمع اثناء مظاهرة المكنين . فلم يتعرض لهم احد من جانب الاتهام ولا من جانب الدفاع

ومع هذا اكله ومع جميع ما وقع في القضية اثناء البحث واثناء نظرها امام المحكمة مثل قيام القاضي الذي تولى البحث والاستنطاق بالمرافعة والاتهام اثناء الجلسة - وهو م . كالم - فان جميع الجرائد الفرنسية قد رحبت بهذا الحكم واعتبرته حكما عادلا نزيها رحيما بالمتهمين والغريب ان م . دوران اقتيفيال نفسه قد كان في جملة من قال هذه القولة مع انه كان قبل ذلك يوم يتراقص عن المتهمين ويرى وجوب الحكم بالبراءة . فهل كان يقول غير ما يعتقد ام انه انقلب عليهم بعد الحكم شر انقلاب حتى صار يرميهم بالبلادة في صراحة تامة

هذا ما نراه حول القضية وحول الحكم ابتداء لتنبه العافلين او المتغافلين من غفلتهم حتى يعلموا ان الحزب الاشتراكي وغيره من الاحزاب اليمينية سواء بالنسبة للمرمى الاصلي للفكرة الاستعمارية وانما يسمونه المحافظة على التونس فتح الله ابصار الحقائق وهدانا سواء السبيل

اسداء الشكر

ان الطاهر الحفريت وافراد عائلته يشكرون السادة الذين وازروهم في مصابهم بفقد المتنم الشيخ محمد بن الحاج علي الحفريت والد الاول ويسألون الله ان لا يريهم مكروها في عزيز عليهم

محنة جرجيس

منذ سنة ونيف اي من يوم استيلاء الحاكمين الحاليين م تيفي وم ريل وجرجيس البلدة الوديعة الهادئة في عين متتالية وسلسلة حوادث متتابعة ابتدئت حلقتها الاولى بتجولات الحاكمين بالباتيس والاجة وجوسهما خلال المنازل والديار لما تخلل هذا التجوال البغيض من التصرفات الشاذة التي لا يبيحها قانون ولا تستسيغها شريعة لان هذين الحاكمين رغم خروجهما عن دائرة القانون بتركهما السير بالطرق العامة ومرورهما امام المنازل والبيوت اذا انغلت على جوادبهما كلب من كلاب الحراسة يكون جزاؤه القتل وجزاء صاحبه الضرب او السجن او هما معا وتلت هاته الحلقة محنة المرضى الذين حرموا علاوة على عدم المعالجة حتى من الغذاء الكافي ومن الوقاية من سوء فعل البرد القارس فكانت نتيجة هذا الاهمال ان تزايد عدد المرضى وتكاثر الموتى حتى بلغوا حي العشرين شخصا عندئذ اضطر الاهالي الى المفاهمة مع معين الطبيب فاجابهم بان فعله هذا مأمور به من قبل القبطان وعندها ذهبوا الى هذا الاخير فلم يقبل منهم ادنى ملاحظة وهددهم بالسجن ان عادوا الى مثل هذا التشكي فلجأ الاهالي الى رفع عريضة لكل من جناب المقيم والكولونيل وهذا بدوره احالها على القبطان فلم يكن منه الا ان رمى بالشاكين في اعماق السجون ومن هنا تطورت قضية جرجيس اذ تكاثرت الشكايات من الاهالي واشتد غضب الحاكمين فصبا سوط عذابهما على الشاكين وكل من يتشب اليهم فمن سجن الى تهديد بالعزل الى عزل بالفعل الى طلب ابعاد اشخاص بدعوى انهم المسمعون للجو متجاهلين ان المسمع للجو يحق عليه اعماله واعمال مترجميه واذنابهما القالبين للحقائق والحامين للباطل ودولته

واخيرا بينما الاهالي يترقبون بفارغ صبر رد الحاكمين بما تقتضيه القوانين وتوجبه العدالة والانصاف اذا بالقبطان يفاجئنا بحاقتين من تلك السلسلة الطويلة اولكل تنفيذ لولاهما الى شريكه الترجمان م. ريل الحائز قصبة السبق في هذا الميدان فامر بجمع نساء قرية شماخ بدعوى التلقيح ضد المرض وفي الحقيقة ان الباعث الاصلي الذي يتجلى واضحا كفلق الصبح من اختيار المكان الذي هو مصرة احد المعمرين البعيدة عن القرية بدلا من المحصرة الاهلية الكائنة بنفس القرية وايضا من حضور المعمرين وخدمتهم الذين لا صلة لهم بالتلقيح للاطلاع على عورات نحو الاربعين امرأة وثانيا من الزام النساء بكشف غير محل التلقيح امام هؤلاء المتفرجين الضاحكين الساخرين ذلك الحامل هو الانتقام وبعث الناس على الهرج والتشويش حتى يجد مبررا لسلوكه ويلقى حجة لتخرصاته واتهاماته المضللة لاشخاص ابرياء فنبا به السيف وطاش منه السهم ونجا الصيد من الحبالة وثانية الحلقتين امره لمشائخ الفريق بجلب عشرة انفار من كل قبيلة الا القبيلة المتهمة بالتشكي اكثر من غيرها فقائمتها عشرون في الاسبوع ثم بعد الحضور لديه يحيلهم على خليفة الجهة مع الاشارة عليه بحسب تصريح الخليفة نفسه بالرامهم بدفع المطالب المولية حالا بدون اهمال ولا تأجيل ولو باربعة ايام استغفر الله بل ولو بسويعات قليلة مع ان الحكومة المحلية تعلم علم اليقين ان الاهالي لا يزالون مباشرين للحصاد ومن اتصف لم يتم الدرس وتتحقق ان لا دخل لهم الا من الفلاحة وفعلا غدا الخليفة مقترح القبطان فسجن نحو المائة شخصا حتى صار السجن غاصا بالخلائق وبقي الزرع مجشرا في الحقول والاندر وكان الحكومة المحلية تروم الحاق اهالي جرجيس بالتكايا وهو امر اعتقد ان السلطة العليا المسؤلة بحق لا ترضاه كما لا ترضاه الانسانية الكاملة

لهذا فباسم العدالة والكرامة يرفع اهالي جرجيس شكايتهم الى الحكومة العليا طالبين منها التدخل في قضيتهم تدخلا فعليا يوقف اولا الحاكمين عند حدود وظيفتهما حتى يجري العدل مجراه وينال المعتدي جزاء ما قدمت يداه

فتى الصحراء

الارادة وصلتنا هذه الكلمة من كاتبها الفاضل فارهفنا ما رواه فيها وعجبنا لصدور هذا من رجال السلطة العسكرية التي لم نكن نعلم عنها انها تصل الى هذا الحد من العبث المعهود صدوره من بعض المراقبين والعمال لا من رجال العسكرية الذين يحترمون الشرف اعظم احترام واذا كنا لا نستطيع ان نثق وثوقا قاطعا بصحة ما في هذه الرسالة فاننا ننشرها لكي تطلب من السلطة العسكرية العليا ان تجري بحثا نزيها موافقا لقواعد الشرف والرجولة الكاملة حتى اذا كان هناك ما يثبت صحة المكاتبة فعليها ان تبادر برفع الضيم عن الاهالي احتراما للحق والعدل قبل كل شيء وما ذلك على همة من يقدر الشرف ويدافع عنه بعزيز

« الارادة »

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

تصدر يوم الاربعاء من من كل اسبوع

الاشتراكات

ثلاثون فرنكا في السنة

المراسائل

والحوالات توجه باسم مدير الجريدة

محمد المنصف المنستيري

نهج الحفصاويين زنقة الرياض عدد ٤

بتونس

حمام صاحب الطابع

لصاحبه

الامين السيد محمد الفتني

النظافة

الامانة

النظام

المجاملة

محمد عثمان باشا

داي الجزائر

لمؤلفه الاستاذ احمد توفيق المدني

معلوم الاشتراك ١٥ ف

ترسل بشيك بوستة عدد ١٣٢٥٥ الجزائر

الارادة في صفاقس

تباع جريدة الارادة عند السيد محمد السلامي نهج الجامع الكبير